الجيل الأول من التراخيص : إجراءات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري

يوم 10 ماي، أعلن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري عن نتائج مداولاته بشأن منح الجيل الأول من التراخيص لفائدة عشر خدمات إذاعية خاصة وخدمة خاصة للتلفزة عبر الساتل.

تكلل القرارات المتخذة من طرف المجلس الأشغال التي قادتها الهيئة العليا منذ 17 شهرا والمخصصة لوضع منهجية عمل تمكنها من ضمان ولوج المواطنين المغاربة إلى خدمات سمعية بصرية جديدة متنوعة ومتكاملة مع الخدمات الموجودة، مع ترشيد استعمال الترددات المتوفرة وضمان بيئة استثمار ملائمة لاستمرارية مشاريع المتعهدين اللاحقين.

وهكذا، وبعد تحديد حاجيات القطاع فيما يتعلق بالخدمات الجديدة، في حدود العروض المعبر عنها، عمدت الهيئة العليا إلى تقسيم التراب الوطني إلى أربعة عشرة حوضا للاستماع وفقا لمعايير سوسيو- ثقافية وسوسيو- اقتصادية تؤهل بروز الخصوصيات الثقافية المحلية والتعبير عنها، وتسمح بتفاعل المواطنين مع وسائطهم السمعية البصرية وتشجع إنتاج مضامين القرب. وقد تم هذا التقطيع مع مراعاة أن يتوفر كل حوض استماع على مركز حضري ذي أهمية ونشاط اقتصادي متناسب وقار كفيل بضمان بيئة اقتصادية ملائمة.

وقد ساعدت الهيئة العليا، علاوة على ذلك، جميع حاملي المشاريع المعنيين على تدقيق المفاهيم والاستجابة للشروط المنصوص عليها في القانون، طبقا لمساطر وإجراءات محددة سلفا. كما بحثت عن ترددات جديدة على موجة FM يمكن تخصيصها للقطاع السمعي البصري، وحصلت وفق المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، على موافقة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالنسبة للترددات المعنية خلال هذا الجيل الأول من الترخيص بعد تلبية متطلبات التنسيق الدولي.

مكنت هذه التدابير المجلس من التمييز بين الطلبات التي ستعالج في إطار مساطر الإعلان عن المنافسة وتلك التي ستخضع لمسطرة التراضي، وذلك حسب تغطية نفس المنطقة الجغرافية أم لا. حيث إن إجراء الهيئة هذا ينطلق من مبدإ تفعيل مسطرة التراضي كلما سمح بذلك التقارب بين الطلب وتوفر المورد الهرتزي.

بناء على الفصل 24 من القانون رقم 77.03، قرر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري الإعلان عن المنافسة للحسم في 21 مشروعا تتوخى تغطية نفس المنطقة الجغرافية وتتعلق بتصورات متشابهة. وعولجت الطلبات الثمانية المتبقية في إطار مسطرة التراضي. ولم تتم معالجة طلبين محليين متعلقين بطنجة والرباط، رغم قبولهما، لا في إطار مسطرة التراضي ولا طبق مسطرة الإعلان عن المنافسة نظرا لطبيعتهما المحلية.

من جهة أخرى، قصد تعليل القرارات النهائية للمجلس، خضع كل مشروع لتقييم تقني استنادا إلى شبكة معايير واضحة تنقيطات موضوعية عهد بها إلى لجنة تقنية تحت إشراف مستشارين مقررين. وقد شرع المجلس في الاستماع إلى حاملي المشاريع ما بين 15 و25 مارس 2006، مانحا فرصة لجميع أعضائه قصد تدقيق مضمون كل ملف مع صاحبه وتمكين هذا الأخير من إبراز مؤهلاته التنافسية وموقعة مشروعه.

ضمن مجموع مساطر الإعلان عن المنافسة أو التراضي المدروسة من طرف المجلس، أبان تقييم مختلف الترشيحات عن جودة أغلبية المشاريع وعن المستوى العالي لكفاءة حامليها، إضافة إلى الطبيعة المحتدمة للمنافسة. لكن المجلس ارتأى، بسبب ندرة الموارد الهرتزية، منح تردد وحيد بالنسبة لكل موقع ولكل إعلان عن المنافسة، وأعطى نفسه الحق في اعتبار كل مسطرة إعلان عن المنافسة أو التراضي غير ذات جدوى في حالة عدم توافر الشروط الضرورية لنجاح المسلسل في المشاريع المعنية.

وفي هذا الإطار، وبعد التأكد من جميع الشروط القانونية والتقنية لاستغلال سليم للترددات المعينة للخدمات المرخص لها، أعلن المجلس عن القرارات المتعلقة بهذا الجيل الأول من التراخيص. وسيستمر طبعا في البحث عن ترددات جديدة على موجة FM طبقا للمساطر الوطنية والدولية الجاري بها العمل. كما أن الهيئة العليا ستخطط لمسلسل منح جيل جديد من التراخيص سيكون مفتوحا في وجه المرشحين الذين لم يتم تلبية طلبهم في إطار منح الجيل الأول.

أخيرا، يسجل المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري أنه حدد لنفسه كهدف إبان هذا المسلسل وعبر الانفتاح التدريجي للقطاع على المبادرة الخاصة، المساهمة في إعادة تشكيل المشهد السمعي البصري المغربي من أجل ضمان ولوج منصف لأكبر عدد من المواطنين المغاربة إلى عرض سمعي بصري جيد، متنوع، متكامل، ومحترم لمستلزمات القانون وقواعد أخلاقيات المهنة وكذا دفاتر التحملات والمساطر المحدثة من طرف الهيئة العليا لهذا الغرض. وستقوم الهيئة بتفعيل ميكانيزمات التتبع والمواكبة الملائمة بالشكل الذي يتوج هذا الانفتاح بالنجاح لمصلحة مغرب متحرك ولفائدة مقاولين واثقين في المستقبل الذي يشاركون في تشييده.